(٢)

حتى لا يسبب المقعد الأفريقي أزمة مصرية أفريقية!

يجب أن نميز تمييزاً واضحاً منذ البداية بين ملاحظاتنا على سياسة مصر الأفريقية، وبين سعى مصر للحصول على مقعد دائم عن أفريقيا في مجلس الأمن. وهناك عدد من الملاحظات اللافتة للنظر في هذه القضية، والتي يجب إبرازها بأكبر قدر من الوضوح:

الملاحظة الأولى: أن لمصر مصالح حيوية في أفريقيا، وأن هذه المصالح تتطلب من مصر اهتماماً يتوازى مع أهمية هذه المصالح، ولا يكفي لتبرئة الذمة القول بأن الجهات المعنية في مصر تبذل أقصى جهدها، لأنني أستطيع أن أقرر من واقع خبرتي وخدمتي مرتين في أفريقيا بشكل أفادني غاية الإفادة، أن أفريقيا تحمل لمصر صورة عبد الناصر، وفيما تلا ذلك لا تكاد تذكر لمصر الكثير، ومع ذلك فإنها مهيأة لرؤية مصرية نشطة. والمشكلة في مصر أن كل من يتنبه إلى ضرورة حماية مصالح مصر الحيوية التي تبدأ من السودان يتهم بالعداء والمعارضة، أو في أحسن الظروف عدم الإلمام بما تبذله مصر في هذا الصدد. ولكن مشكلة القائمين على سياسة مصر الخارجية أنهم لا يدركون حقيقة المسرح الأفريقي، كما أنهم لا يدركون أن مصر أكبر مما يتصورون.

الملاحظة الثانية: أن سعى مصر للحصول على مقعد دائم قد ارتبط منذ البداية بحصة أفريقيا من المقاعد الدائمة التي يجب تخصيصها لقارات العالم. وربما لم يلاحظ الكثيرون أن فرص مصر في الحصول على مقعد دائم دون الارتباط بهذا الإطار أكبر بكثير، لأن وزن مصر العربي والإسلامي والمتوسطي سوف يضاف إلى وزنها الأفريقي. أما في إطار أفريقيا، فسوف تعامل مصر بوزنها الأفريقي الذي يحتاج إلى مراجعة شاملة تتسم بالأمانة والصدق والإخلاص والعلم وعدم الحساسية.

أما لماذا انفردت القارة الأفريقية دون القارات الأخرى بالمطالبة بمقاعد محددة دائمة وغير دائمة؟ رغم أن كل مقترحات تطوير مجلس الأمن تعالج المقاعد بالفعل على أساس القارات احترامًا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، كما لوحظ أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المعروض على قمة الألفية في سبتمبر ٢٠٠٥ حاول ضبط هذا المعيار آخذًا في الاعتبار المقاعد

الدائمة الحالية التي لم يكن لها علاقة بهذا المعيار. فإن مؤدى هذه الملاحظة أن مصر يجب أن تدرس مجمل مصالحها، وهي تسعى لعضوية مجلس الأمن، فلا تسمح لهذا المسعى أن يطيح بهذه المصالح أو يضعها في مأزق مع القارة يصعب تجاوزه، وعليها أن تعيد تخطيط موقفها على أساس استراتيجي. أما الإجابة على السؤال الخاص بانفراد أفريقيا دون غيرها بطلب مقاعد لها في مجلس الأمن فهي تحتمل تفسيرات:

أولها، أن المطالبة الجماعية أقوى من المطالبات الفردية.

وثانيها، أن هذه المطالبة في الإطار الأفريقي بموقف أفريقي موحد يؤدى إلى تصادى الانقسامات، ويعطي الاتحاد الأفريقي الحق في الفرز والحصر في حدود ما يتفق عليه، ولكن الخطر أن الدول سوف تحصر نفسها في هذا الإطار، خاصة مصر التي تملك أطرًا تتمتع فيها بحظوظ أوفر، بما يسمح بالاستفادة بالمطالبات الخاصة بأن يمثل العالم العربي وأن يمثل العالم الإسلامي.

ويبدو أن جنوب أفريقيا هي التي دفعت نحو حصر المطالبة والتوزيع في الاتحاد الأفريقي حتى تضع المنافسة الحادة بين سبع دول في سياق واحد تتمع فيها بنصيب كبير، بل إن جنوب أفريقيا قد أبدت استغرابها لدخول مصر إلى ساحة المنافسة الأفريقية. والحق أن جنوب أفريقيا تستحق أحد المقاعد سواء عن أفريقيا أو بشكل مستقل، وذلك بالنظر إلى دورها المركزي السابق في محاربة الشيوعية في أفريقيا، ومساعدة الغرب في هذه المعركة التاريخية حتى لو اتصفت نخبتها الحاكمة البيضاء بالعنصرية، ومعاداة المصالح الأفريقية وتشجيع المرتزقة، وكان ذلك كله مقبولا لدى الغرب ما دام ذلك كله قد وقع دفاعا عن القيم الغربية ضد الشيوعية في أفريقيا.

ومن مؤهلات جنوب أفريقيا احتضانها للقضايا الأفريقية، وحرصها على تسويتها، ومساهماتها في عمليات حفظ السلام، وحرصها على قضايا حقوق الإنسان، فضلا عن قدراتها الاقتصادية التي تساعدها على المساهمة الدولية في قضايا التنمية. ويضاف إلى هذا مؤهلات أخرى لا يمكن إغفالها. أهمها أن مانديلا وتاريخه النضالي والحرص على تشجيع التجربة الديمقراطية الفريدة في البلاد كان ولا يزال أحد أهم مؤهلات جنوب أفريقيا، ولا يخفى أنه كان العامل الحاسم في الفوز بتنظيم دورة المونديال عام ٢٠١٠، حيث حصلت مصر في مواجهتها على صفر كبير لا تزال له أشباح تؤرق المصريين حتى لا يكون صفر

مجلس الأمن أكبر من صفر المونديال، مما يؤكد في الإدراك المصري العام أن جنوب أفريقيا هي العدو الذي يتربص بمصر، ويجهض نضالها الرياضي والسياسي، ولهذا الانطباع آثاره السلبية بعيدة المدى.

هكذا خرجت جنوب أفريقيا - في نظرنا - من عداد المنافسة، وأصبحت المنافسة تنحصر بين مصر والدول الأخرى وهي ليبيا وغانا وكينيا والسنغال وبوتسوانا ونيجيريا.

ويبدو أن المنافسة أصبحت مباشرة بين مصر ونيجيريا، كما أن نيجيريا قررت تحويل هذه القضية إلى الرأي العام، مستفيدة من رئاستها للدورة الحالية للاتحاد الأفريقي. فإذا كانت قمة سرت في يوليو ٢٠٠٥ قد قررت التركيز على المطالبة بمقعدين لإفريقيا، فإن قمة أديس أبابا في ٢٠٠٥/٨/٤ قد اتجهت إلى توزيع هذين المقعدين، وبدت إشارات بأن أحدهما قد خصص بالفعل لجنوب أفريقيا، أما المقعد الآخر فقد سعت إليه نيجيريا بكل السبل، حيث اتفقت مع مجموعة الدول الأربع، وهي الهند واليابان والبرازيل وألمانيا، نيابة عن الاتحاد الأفريقي بالتنازل عن حق النقض للمقاعد الأفريقية، مقابل المساعدة في أن يؤول أحد المقعدين إليها، ولما كان ذلك يتناقض مع قرارات الاتحاد الأفريقي، مما لا يجوز للرئيس النيجيري أن يتصرف فيه لصالحه وباسم الاتحاد، فقد رفضت قمة أديس أبابا الصيغة المقترحة من نيجيريا، وقبلت بدلا من ذلك صيغة جديدة، وهي التركيز في الوقت الحالي على المطالبة بالمقعدين، ثم يتم توزيعهما بعد ذلك في مرحلة لاحقة، حيث حذر الرئيس أباسانجو من أن يؤدى التوزيع إلى الانقسام داخل الاتحاد الأفريقي. فما هي مؤهلات نيجيريا كما تراها لأحقيتها بشغل أحد المقعدين؟

صرح وزير خارجية نيجيريا يوم وهو متوجه لحضور قمة أديس أبابا بأن فرص نيجيريا للفوز يزداد يوما بعد يوم، وهو ما يعني أن بلاده مؤهلة بشكل واضح للفوز، وأن هناك لجنة تضم عضوا تتابع داخليا وخارجيا هذه القضية، ولخص مؤهلات بلاده للفوز في أربعة عوامل:

الأول: أن نيجيريا تمثل مصالح العرق الأسود في العالم، حيث يوجد نيجيري من كل خمسة من السود، بينما يوجد نيجيريا من بين كل أربعة من الأفارقة. وهذا عامل خطير يعتمد اللون والعرق أساسا للتمايز، وهذا يعني تكريس العنصرية والإيحاء بأن عضوية مجلس الأمن تقوم على أساس عنصري، وأن العالم يضم السود والبيض والملونين، وهو التقسيم الذي تصدت له المعاهدات المؤكدة لمبدأ المساواة بين البشر، وعدم التمييز على

أساس اللون أو العرق أو الدين. معنى هذا المعيار أن أفريقيا في مجلس الأمن تعني أفريقيا الزنجية، بينما أفريقيا غير الزنجية تمثل نسبة عالية في أفريقيا.

الثاني: المساهمة في حفظ السلام العالمي، حيث تفوق كل المنافسين في ذلك.

الثالث: القيادة الفاعلة والمثالية في منطقة غرب أفريقيا (أي في إطار الإكواس).

الرابع: أن الرئيس النيجيري يرأس دورة الاتحاد الأفريقي، وأنه يتمتع بالمصداقية.

من الواضح أن المؤهل الوحيد الذي يعتد به بالنسبة لنيجيريا هو دورها في السلام والاستقرار في غرب أفريقيا في ليبيريا وسيراليون وساحل العاج، وهو دور أملته طموحات نيجيريا الإقليمية، حتى في عهد سانى أباشا رئيس الانقلاب العسكرى قبل تحول البلاد في عهد الرئيس عبد السلام صوب الديمقراطية، التي تزعمها الانقلابى السابق أباسانجو جريا على تقاليد الديمقراطية الأفريقية الحديثة.

الملاحظة الثالثة: أنه بصرف النظر عن أن الاختيار لشغل مقاعد مجلس الأمن سيتم من خلال القارات الخمس، وأن وجود الاتحاد الأفريقي في القارة الأفريقية يبرر الاختيار من خلاله بخلاف آسيا مثلا، فإن الاختيار في أمريكا اللاتينية وفي أوربا لم يتم خلال المنظمات الدولية فيهما، فلم يتفق الاتحاد الأوروبى على ترشيح ألمانيا لاعتبارات كثيرة أهمها معارضة إيطاليا، كما لم تتفق منظمة الدول الأمريكية على ترشيح البرازيل بسبب معارضة الأرجنتين وغيرها.

وفي كل الأحوال، فإنه لا يوجد منصة موحدة للترشيح. ففى بعض القارات توجد منظمات إقليمية، بينما لاتوجد مثل هذه المنظمات في قارات أخرى. كما قد يكون من الخطر ترك الأمر لهذه المنظمات دون الالتفات إلى مؤهلات الدولة الراغبة في عضوية المجلس فيما وراء أسوار هذه المنظمات مثل مصر. وهذا هو السبب في قيام تحالفات عابرة للقارات. فمجموعة الأربعة السالف الإشارة إليها تعارضها مجموعة أخرى تضم كوريا الجنوبية وتعارض اليابان، والباكستان وتعارض الهند، وإيطاليا وتعارض ألمانيا، ثم الأرجنتين وتعارض البرازيل. أما الصين والولايات المتحدة، فقد اتفقتا على معارضة إصلاح وتوسيع مجلس الأمن من حيث المبدأ، مما يعني أن قمة الألفية في الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٠٥ سوف تشهد مصادمات وانقسامات كثيرة.

الملاحظة الرابعة: قد يكون من المناسب لمصر أن تدرس استراتيجية التحرك على الأسس الآتية:

الأساس الأول: هو أن عضوية مجلس الأمن هدف لا يجوز أن يفسد علاقاتها الأفريقية، ولذلك لابد أن يكون موقفها واضحاً، وألا تنال المنافسة من هذه العلاقات، وهذا يتطلب معالجة كل الآثار الجانبية لعملية المنافسة، وعدم إشراك الإعلام في ذلك.

الأساس الثاني: محاولة العمل على أن يكون الترشيح للعضوية الدائمة في إطار عالمي، لأن مصر تملك رصيداً أكبر من رصيدها الأفريقي، مع العمل على وضع سياسة أفريقية واضحة وفعالة بعيدة عن الإعلام، والاستفادة من الأطر الأخرى المتاحة.

الأساس الثالث: التركيز في الإطار الأفريقي على العمل الجماعي في نطاق اللجنة العشرية التي شكلتها قمة أديس أبابا لتخصيص المقاعد لإفريقيا، ووضع معايير واضحة للمفاضلة بين المرشحين لشغل هذه المقاعد.

الأساس الرابع: التمسك بأن توزيع المقاعد يجب ألا تخصص بالكامل لإفريقيا جنوب الصحراء، وإلا كان انحرافاً خطيراً عن تقاليد العمل الدولي بشأن أفريقيا، حيث تقسم أفريقيا حتى منذ أيام الاستعمار إلى شمال الصحراء، أي شمال أفريقيا، وجنوب الصحراء، أي أفريقيا السوداء، وقد جرى العمل في مجلس الأمن على أن يمثل الشمال والجنوب دولتان.

كما أن مصر تشغل عادة مقعد أفريقيا في مجلس الأمن نيابة عن شمال أفريقيا، وهذا يقتضي توافقا بين الدول العربية في أفريقيا وهي: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان وجيبوتي والصومال، ولا تدخل في ذلك جزر القمر لوقوعها في الشرق من القارة.

وأخيراً، فإن أخطر ما يواجه مصر الآن أن تخسر معركة المقعد في مجلس الأمن حتى قبل تخصيصه أصلاً، كما تخسر معه شركاء العمل الأفريقي المشترك. ولا بد أن تلحظ مصر أن ترشيح ليبيا للمقعد، إذا تقرر انحصار المنافسة داخل شمال أفريقيا، قد تم بعد ترشيح مصر، وأنه لا يمثل تهديدا لفرصها إذا نجحت مصر في نقل المنافسة إلى النطاق الأضيق في شمال أفريقيا.